

Distr.: General  
1 October 2012  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تولت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية رئاسة مجلس الأمن لشهر  
آذار/مارس ٢٠١٢. وقد أُعد تقييم لعمل المجلس، تحت إشرافي وبالتشاور مع أعضاء مجلس  
الأمن الآخرين (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب بارهام  
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (آذار/مارس ٢٠١٢)

### مقدمة

خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٢، وتحت رئاسة السفير مارك ليال غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، عقد مجلس الأمن ١٦ جلسة عامة و ١٦ جلسة مشاورات مغلقة. واتخذ المجلس قرارين، وأصدر خمسة بيانات رئاسية وسبعة بيانات صحفية.

### إحاطة من إدارة الشؤون السياسية

في ٦ آذار/مارس ٢٠١٢، استمع أعضاء مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة إلى إحاطة من ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، قدمت في سياق عملية "استكشاف الآفاق" التي تجريها إدارة الشؤون السياسية.

وفيما يخص الحالة في الجمهورية العربية السورية، قال وكيل الأمين العام إن العنف لا يزال مستمرا ولا يزال المدنيون يقعون ضحايا، بينما يتدفق آلاف اللاجئين السوريين عبر الحدود اللبنانية. وودَّ وكيل الأمين العام أن يُصدر مجلس الأمن بيانا يعرب فيه عن دعمه للعمل الذي تقوم به فاليري آموس، وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وكوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وانتقل وكيل الأمين العام إلى الحالة في مالي، فقال إنه في أعقاب اشتداد القتال مؤخرا حدث مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية وتصاعدت حدة التوتر السياسي. وأضاف أن كميات كبيرة من الأسلحة دخلت البلد من ليبيا ومعها عدد كبير من المحاربين المحنَّكين. وأن قبائل الطوارق على صلات بالجماعات الإرهابية في المنطقة. وفيما يتعلق بالحالة في السنغال، لاحظ أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية أُجريت في أجواء سلمية ومنظمة. وأضاف أن الجولة الثانية للانتخابات ستجري في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢، وأن الأمم المتحدة ستتابع مجرياتها.

وبخصوص الحالة في ملديف، لاحظ وكيل الأمين العام استمرار حالة الاحتقان السياسي. وقال إن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق على موعد لإجراء انتخابات جديدة. وتعطل افتتاح البرلمان، فيما منعت المعارضة الرئيس الجديد من دخول المبني. ورحب وكيل الأمين العام بتعيين السير دونالد ماكينون، مبعوثاً خاصاً للكونغرس. واتجه بعض الأعضاء إلى الإعراب عن رأي مؤداه أن الأحوال الداخلية في البلدان، مثلما هو الأمر بالنسبة للسنغال وملديف، لا تدخل ضمن مسؤوليات المجلس فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالحالة في معسكر أشرف بالعراق، أثنى وكيل الأمين العام على الطريقة التي تعاملت بها السلطات العراقية مع أول دفعة في عملية الانتقال خارج المعسكر، غير أنه أفاد أن عملية الانتقال الثانية المقررة لم يمكن إنجازها حتى الآن. وفي غضون إحاطة "استكشاف الآفاق" التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية، أعرب عديد من الدول الأعضاء عن دعمه لهذه الإحاطات. غير أن بعض الأعضاء أثاروا أيضاً مسألة أفضل شكل يمكن أن تقدم به مثل هذه الإحاطات.

## أفريقيا

### غينيا - بيساو

في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من كل من جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، والسفيرة ماريّا لويزا فيوتي، البرازيل، بصفتها رئيسة التشكيلة القطرية لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام عن الحالة في البلد في أعقاب إجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التي أُنجزت في ١٨ آذار/مارس. وأدلى ببيان أيضاً أمام المجلس الممثل الدائم لغينيا - بيساو.

وبعد الاستماع إلى الإحاطة أصدر المجلس بياناً صحفياً في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، رحب فيه بسلسلة إنجاز المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وحث الأطراف السياسية على الدخول في حوار بشأن انتخابات الإعادة. وحض المجلس الزعماء السياسيين وأنصارهم على توخي ضبط النفس وحل نزاعاتهم وفقاً للإطار الدستوري للبلد مع الاستمسك بالتزاماتهم الإقليمية. وشدد على أهمية قيام السلطات الوطنية بإحضار المسؤولين عن ارتكاب العنف الانتخابي للمثول أمام العدالة، وأكد مرة أخرى المسؤولية الأولية التي تقع على عاتق الحكومة بتأمين سلامة سكان البلد أثناء العملية الانتخابية. وأهاب المجلس بقوات الدفاع والأمن احترام الإشراف المدني على الانتخابات ومنع تدخل الجيش، واحترام النظام

الدستوري وسيادة القانون. وأبرز المجلس أهمية أن تتكامل عملية انتخابات الإعادة بالنجاح من أجل إحراز تقدم بشأن الأولويات الحاسمة لعملية بناء السلام في غينيا - بيساو، ومنها إصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات، وإحراز تقدم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحرك قداماً بالحوار الذي يستهدف تحقيق المصالحة الوطنية. ودعا المجلس الممثل الخاص للأمين العام إلى مواصلة بذل مساعيه الحميدة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إجراء انتخابات سلمية حرة نزيهة وشفافة، كما دعا المجتمع الدولي إلى دعم غينيا - بيساو من أجل بلوغ هذه الأهداف.

## ليبيا

في ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة أعقبها عقد جلسة مشاورات مغلقة بشأن الحالة في ليبيا. وقدم إيان مارتين، الممثل الخاص للأمين العام، إفادة ركز فيها على توصيات الأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة اثني عشر شهراً أخرى. وأوضح الممثل الخاص أنه لكي تناسب البعثة السياق الليبي، يتعين عليها أن تأخذ بنهج مرن وأن تركز على خمس أولويات هي: التحول الديمقراطي والعملية الانتخابية؛ الأمن العام؛ انتشار الأسلحة وأمن الحدود؛ حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون؛ وتنسيق المساعدة الدولية.

وتكلم عبد الرحيم الكيب، رئيس وزراء ليبيا، أمام أعضاء المجلس. وأوضح أنه جرى إحراز تقدم منذ إعلان التحرير غير أن ليبيا تعاني تركة ديكتاتور حرم البلد من التنمية والرخاء. وقال إن الفترة الانتقالية تنطوي على تحديات كثيرة، وأن ليبيا ترحب بالدعم الذي تتلقاه من المجتمع الدولي. وعمم رئيس الوزراء رسالة على المجلس تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة اثني عشر شهراً أخرى.

وأثار بعض أعضاء المجلس مسألة الطريقة التي نُفذت بها عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، ونوهوا إلى تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في ليبيا (A/HRC/19/68) الذي أشار إلى حدوث وفيات للمدنيين نتيجة لإجراءات الناتو. وكرروا دعوتهم لمجلس الأمن أن يأذن بإجراء تحقيق من جانبه في ادعاءات وقوع ضحايا بين المدنيين. لكن أعضاء آخرين في المجلس لاحظوا أن اللجنة الدولية للتحقيق في ليبيا انتهت إلى أن الناتو "شن حملة بالغة الدقة أبدى فيها عزمًا واضحًا على تجنب إيقاع ضحايا مدنيين" ورأوا أنه ليست ثمة حاجة لتشكيل لجنة تحقيق تابعة لمجلس الأمن. وقال رئيس وزراء ليبيا، إن الدم الليبي يجب ألا يكون مادة للدعاية السياسية، وأن الحكومة الليبية حققت في ظروف وفاة كل مواطن ليبي، دون استثناء، وحظيت في ذلك بدعم من الناتو. وشدد على أهمية عدم إثارة هذه المسألة لثلا

تُستخدم لعرقلة المجتمع الدولي أو منعه من التدخل في حالات دول أخرى يتعرض أفراد شعوبها للذبح على يد حكاهم.

وفي سياق المشاورات المغلقة التي أعقبت ذلك، ركز غالبية أعضاء مجلس الأمن في بيانهم على تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأبدى أعضاء المجلس تأييدهم للممثل الخاص للأمين العام، ولفتوا الانتباه إلى أهمية قيام عملية للمصالحة الوطنية في ليبيا. ومثلت مسألة معاملة المعتقلين شاغلا رئيسيا. وقال بعض أعضاء المجلس، وهم يتطلعون إلى الأمام صوب العملية الانتخابية، إن مشاركة المرأة في الانتخابات مسألة ضرورية. كما أثار بعض الأعضاء ما يشعرون به من شواغل إزاء معاملة العمال المهاجرين في ليبيا.

وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢) الذي حدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة اثني عشر شهرا أخرى. وتضمنت الولاية دعم الجهود الليبية من أجل إدارة عملية التحول الديمقراطي؛ وتعزيز سيادة القانون ورصد وحماية حقوق الإنسان؛ وإعادة إقرار الأمن العام؛ والتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة؛ وتأمين وإدارة الحدود الليبية؛ وتنسيق المساعدة الدولية وبناء القدرة الحكومية. وبعد انتهاء عملية التصويت، أدلى ممثل ليبيا ببيان رحب فيه بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة عام آخر.

## سيراليون

في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، تلقى مجلس الأمن إحاطة من مايكل فون دير شولينبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والسفير غوليرمو ريشينسكي، كندا، بصفته رئيسا للتشكيلة القطرية لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام، وجوزيف ب. باودا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، عن الحالة في هذا البلد. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن انشغالهم إزاء استيراد الأسلحة الثقيلة إلى سيراليون لاستخدامها من قبل الشرطة شبه العسكرية، والتصلب البادي في اللهجة الخطابية بين الأطراف السياسية. ولاحظ بعض أعضاء المجلس أهمية قيام السلطات الوطنية بالتصدي لهذه الشواغل واتخاذ تدابير لبناء الثقة تسبق الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر. ووافق المجلس على إصدار بيان رئاسي يقر فيه بالتقدم المطرد الذي تحرزته سيراليون على طريقها لتوطيد السلام، ويدعو الأطراف السياسية إلى الاستمساك بتعهداتها بالدخول في حوار مفتوح شامل للجميع من أجل تهيئة الأجواء المفضية لإجراء الانتخابات. وأعرب المجلس أيضا عن تقديره للإسهام الإيجابي الذي قدمه السيد شولبيرغ، الممثل التنفيذي المنتهية ولايته ودعا الأمين العام إلى تعيين خليفة له على وجه السرعة.

## الصومال

في ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن الصومال برئاسة هنري بليغهام، وزير شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة. وقدم كل من الأمين العام، وأوغسطين ماهيغا، ممثله الشخصي إلى الصومال، إحاطة للمجلس بشأن آخر المستجدات بما فيها انعقاد مؤتمر لندن بشأن الصومال في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢.

وشدد عدد من المتكلمين على أهمية قيام أصحاب المصلحة في الصومال بتشكيل مؤسسات تمثيلية تحل محل المؤسسات الاتحادية الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢. وأكد آخرون على ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي الدعم التقني والمالي اللازمين لتحقيق ذلك. وأعرب متكلمون في المجلس عن ترحيبهم باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بشأن دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وطالبوا بأن تستكمل البعثة قوامها المأذون به في أقرب وقت. وشجع كثير من الأعضاء على أن يقوم مانحون آخرون بتقديم مساهمات إلى البعثة. ورحب متكلمون بإطلاق صندوق الصومال لإحلال الاستقرار في مؤتمر لندن، وركز آخرون على أهمية القيام على وجه الخصوص بتطوير قطاعي الأمن والقضاء في الصومال. وشدد عدد آخر من المتكلمين على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية للصومال.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/4) رحب فيه بانعقاد مؤتمر لندن بشأن الصومال في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وأعرب عن كامل دعمه للبيان الصادر عن المؤتمر، وشدد على عزم المجلس تقديم الدعم للشعب الصومالي في مساعيه لإحلال السلام والأمن في ربوع الصومال.

## الصومال/إريتريا

في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم السفير هارديب سينغ بوري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٥٧١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، إحاطة إلى أعضاء المجلس في جلسة مشاورات مغلقة عن أعمال اللجنة وعن آخر تقرير مقدم من فريق الرصد، بما في ذلك أنشطة مقاتلي تنظيم الشباب والانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة. ونوّه رئيس اللجنة إلى أن فريق الرصد أبلغ عن قلة التعاون الذي تبديه حكومة إريتريا مع الأعمال التي يضطلع بها. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تواجد مقاتلي تنظيم الشباب في شمالي الصومال والصلوات التي يفاد عن وجودها بينه وبين تنظيم القاعدة. ودعا أعضاء المجلس إلى ضرورة إحراز تقدم سياسي أكبر في الصومال، ودعوا إريتريا إلى التعاون مع فريق الرصد في اضطلاع بالولاية المنوطة به.

## جنوب السودان/السودان

في ٦ آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/5) دعا فيه السودان وجنوب السودان إلى إنهاء العنف عبر الحدود والتوقف عن دعم القوات المحاربة بالوكالة؛ وحثهما على التعاون الكامل مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي في حل جميع المسائل المعلقة بينهما على وجه السرعة، والعمل من أجل وجود دولتين تتمتعان بمقومات البقاء وتنتهجان الحكم الديمقراطي وتصونان حقوق الإنسان وتسعيان إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وأبرز بيان المجلس أيضا ما يعترى أعضائه من قلق بالغ إزاء النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في السودان. وعقب اعتماد البيان الرئاسي، أدلى الممثلان الدائم للجنوب السودان وعضو المجلس، وأكد كلاهما استعداد حكومته العمل من أجل التوصل إلى تسوية للمسائل المعلقة بينهما بالوسائل السلمية.

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، أحاطت هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام في جنوب السودان، مجلس الأمن بآخر التطورات الحاصلة في جنوب السودان. وركزت على مسائل العنف بين القبائل ونزع سلاح جونجلي ووقف إنتاج النفط وتردي الحالة الإنسانية. وتكلم أيضا في الاجتماع هيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، وأحاط المجلس علما بنتائج المحادثات التي أُجريت في أديس أبابا في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان. وشكر أعضاء المجلس للممثلة الخاصة للأمين العام العمل الشاق الذي تقوم به. وشاطروها القلق إزاء التوترات القائمة بين الشمال والجنوب والآثار الناجمة عن توقف إنتاج النفط، ورحبوا رغم ذلك ترحيباً حذراً بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن مسألتي مركز الرعايا وترسيم الحدود.

وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، عرض السفير نيستور أوروريو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) على المجلس التقرير الذي تقدمه اللجنة كل ٩٠ يوماً. وأفاد رئيس اللجنة عن الإجراءات التي وافقت اللجنة على اتخاذها استجابة للتوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء. وأبرز عدد من أعضاء المجلس أهمية الحصول على معلومات إضافية من حكومة السودان بشأن الهجوم الذي وقع يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في معسكر زمزم للمشردين داخليا على القوات التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأعرب أعضاء آخرون عن قلقهم بوجه خاص إزاء أنشطة الجبهة الثورية السودانية، واقترحوا على المجلس النظر في تطبيق تدابير تقييدية. وناقش أعضاء المجلس إصدار التقرير النهائي لفريق الخبراء. وشدد البعض على

ضرورة مراعاة التوقيت المناسب في نشره حرصا على الشفافية، بينما أبدى آخرون قلقهم بشأن فحوى التقرير.

### منطقة الساحل

في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢، قدمت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقته الإنمائية في حالات الطوارئ إحاطة لمجلس الأمن، في جلسة مشاورات مغلقة عبر تداول بالفيديو، عن الحالة الإنسانية في منطقة الساحل. وتناولت وكالة الأمين العام أزمة الغذاء والتغذية الآخذة في التنامي، وشرحت أسبابها الكامنة وضرورة اتخاذ إجراءات مبكرة حيالها. وأشارت إلى الزيارة المشتركة التي قامت بها مع هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى المنطقة في شباط/فبراير ٢٠١٢ واتفقتهما على ضرورة اتخاذ حلول إقليمية متكاملة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة، والتصدي للأسباب الكامنة لحالة عدم الاستقرار والمساعدة في توطيد القدرات المجتمعية. وتناولت وكالة الأمين العام أيضا مسألة النزاع الداخلي في مالي وما أعقبه من تدفق للاجئين. ورحب أعضاء المجلس بالإحاطة وبالزيارة التي أجرتها وكالة الأمين العام للنيجر، وأقروا أهمية اتباع نهج متكامل شامل إنساني وإقليمي في منطقة الساحل. واتفق أعضاء المجلس أيضا على العودة إلى مناقشة مشروع إصدار بيان بشأن المسألة.

### السلام والأمن في أفريقيا

في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، نظر مجلس الأمن في بند جدول الأعمال المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، واعتمد بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/7) عن الحالة في مالي ومنطقة الساحل. وأعرب البيان عن القلق البالغ الذي يساور مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية والأمنية في منطقة الساحل، التي تزداد تعقيدا بسبب وجود جماعات مسلحة وبسبب انتشار الأسلحة. وأدان المجلس الاستيلاء على السلطة بالقوة من جانب بعض عناصر القوات المسلحة في مالي، وطالب بعودة النظام الدستوري من خلال عملية ملائمة للحوار السياسي. وحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على تقديم الدعم من أجل حل الأزمة القائمة في مالي ومنطقة الساحل مستندا في ذلك إلى استراتيجية متكاملة تلي الاحتياجات الفورية والاحتياجات الطويلة الأجل.

## أوروبا قبرص

في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة. وأحاط ألكسندر داوونر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، مجلس الأمن علماً بالحالة الراهنة للمفاوضات المتعلقة بقبرص. وأفاد المجلس بأن التقدم المحرز منذ انعقاد المرحلة الثانية من محادثات "غرين تريبي" كانت "محدودة للغاية"، ولفت الانتباه إلى المخاطر التي ينطوي عليها عقد مؤتمر متعدد الأطراف يمكن أن يسفر عن قلب مسار التقدم المحرز على مدى السنوات الأربع الماضية. وقال إنه سيلتقي الأمين العام في يوم ١٩ نيسان/أبريل لمناقشة توصياته بشأن مستقبل بعثة المساعي الحميدة.

## الشرق الأوسط اليمن

في ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، إحاطة للمجلس في جلسة مشاورات مغلقة. وأبرز المستشار الخاص أهمية تحقيق تقدم في عملية الانتقال السياسي وشدد على العناصر الرئيسية المقبلة. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن ترحيبهم بالاهتمام المستمر الذي يبديه الأمين العام لليمن، وعبر بعضهم عن تأييده فتح مكتب صغير في صنعاء لدعم عملية الانتقال.

وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/8) بشأن اليمن أبرز فيه التقدم المحرز حتى الآن في عملية الانتقال، وألقى الضوء على الخطوات الرئيسية المقبلة، بما فيها عقد مؤتمر للحوار الوطني؛ وأعرب عن ترحيبه باعتزام الأمين العام إنشاء مكتب صغير في اليمن لمراقبة تنفيذ عملية الانتقال.

## لبنان

في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم ديريك بلمبلي، المنسق الخاص للأمين العام في لبنان، إحاطة لمجلس الأمن عن قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأوضح المنسق الخاص أن الحالة في الجمهورية العربية السورية لا تزال تؤثر على الأوضاع في لبنان على نحو ما تبدى في حالات الوفيات التي وقعت على الحدود وزيادة تدفق اللاجئين. وقال إن ترسيم الخط الأزرق استمر خلال الفترة قيد الاستعراض. ودعا إلى العودة إلى طاولة الحوار الوطني، كما طالب إسرائيل بالانسحاب من شمالي العجر، ودعا إلى تفكيك القواعد الموجودة في

لبنان العائدة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وإلى فتح الانتفاضة، واتفق معظم أعضاء المجلس مع التقييم الذي قدمه الأمين العام وحثوا على إحراز تقدم.

### الحالة في الشرق الأوسط: التحديات والفرص

في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: التحديات والفرص". وترأس المناقشة ويليام هيغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة، وحضرها أيضا وزراء الخارجية في الاتحاد الروسي وألمانيا والبرتغال وغواتيمالا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وقدم الأمين العام إفادة إلى مجلس الأمن.

وألقى الأمين العام في إفادته الضوء على الأحداث البارزة التي شهدتها تونس وليبيا ومصر واليمن وأدت إلى إحداث تحول في المنطقة. ولاحظ أن هذا التحول جاء تلقائيا ونبع من الداخل، إلا أنه انطوى على كم كبير من المعاناة الإنسانية وضياح الأرواح. وحدد الأمين العام خمسة مبادئ يتعين الاستمسك بها في الربيع العربي هي: '١' ضرورة أن ينفذ زعماء المنطقة إصلاحات حقيقية، أو أن يُخلوا السبيل لمن يستطيع أن يحدث هذه الإصلاحات؛ '٢' أن الهدف المتغى هو قيام مجتمعات تعددية تحمي حقوق الأقليات؛ '٣' أن المرأة مثلت قوة دافعة للتحول في أنحاء المنطقة، وأن لها الحق في اتخاذ قرارات بشأن المستقبل السياسي في البلدان التي تحتاز هذا التحول؛ '٤' أن المجتمعات تحتاج إلى تهينة الفرص للشباب - وأن ثمة حاجة لإيجاد ٥٠ مليون فرصة عمل جديدة في أنحاء المنطقة خلال العقد المقبل؛ '٥' أن التحول في الشرق الأوسط لن يكتمل دون تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. وأضاف أن المنطقة ستستفيد أيضا من وضع حد للتوترات الكامنة في الشواغل المتصلة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، قال الأمين العام أن ما بدأ كدعوة سلمية للمطالبة بالحرية، انتهى إلى دوامة من العنف والمظنة. وقال إن الحكومة السورية تقاعست عن تحمل مسؤوليتها في حماية شعبها، وبدلا من ذلك أوقعته في عديد من المدن ضحية لاعتداءات عسكرية واستخدام غير متناسب للقوة. ونبه الأمين العام إلى أن اللجنة الدولية للتحقيق في الجمهورية العربية السورية خلصت إلى أن القوات الحكومية السورية ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية وفظيعة لحقوق الإنسان تصل إلى حد الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. ولاحظ الأمين العام أن كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أجرى محادثات صريحة وشاملة مع الرئيس السوري بشار الأسد في يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٢. وقال إن المبعوث الخاص المشترك عرض مقترحات

ملموسة لوضع حد لسفك الدماء واستهلال عملية سياسية بقيادة سورية. وناشد الأمين العام مجلس الأمن بالتوحد بقوة من أجل إنهاء العنف ودعم مهمة المبعوث الخاص المشترك. كما أعرب عن ترحيبه بالمبادرة التي تقدم بها مؤخرا كل من الاتحاد الروسي والصين. بما في ذلك تحاورهما مع الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية. وتمنى أن يتوصل مجلس الأمن بتوافق الآراء إلى قرار يعبر من خلاله عن وقفة قوية.

وفيما يتعلق بالربيع العربي، أعرب معظم أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالتحول الإيجابي النابع من الداخل الذي تشهده المنطقة، وشددوا على أهمية تقديم المساعدة الدولية الملائمة للبلدان التي تمر بعملية التحول. وشدد معظم الأعضاء على أهمية إمسك أبناء المنطقة بزمام عملية التغيير؛ وبأن هذا التغيير لا يمكن أن يكون نتيجة إملاء أو فرض من الخارج؛ وأن الإصلاح الاقتصادي والسياسي لا بد أن يمضى معاً يداً بيد. ورأى كثير من أعضاء المجلس أن إحراز التقدم في المنطقة لن يكتمل إلا بالتوصل إلى حل مستدام للقضية الفلسطينية. وفيما يتصل بالجمهورية العربية السورية، أعرب معظم أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تدهور الحالة، ورأوا أن الوقت قد أزف لأن يتكلم المجلس بصوت واحد بشأن هذه المسألة. وقال أحد أعضاء المجلس إن الحكومة السورية من دون شك "تتحمل مسؤولية هائلة" عما آلت إليه الأوضاع، إلا أنها منحرفة أيضاً في "محرابة الجماعات المسلحة والقاعدة".

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسته الشهرية بشأن الشرق الأوسط. وقدم روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إحاطة للمجلس في جلسة عامة. وفي أعقابها، واصل أعضاء المجلس مناقشة المسألة في جلسة مشاورات مغلقة.

وأشار المنسق الخاص إلى وجود توليفة خطيرة تشمل عدم إحراز تقدم سياسي وانعدام الاستقرار وقيام العنف على الأرض وزيادة حروجة الحالة بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وأضاف أن الطرفين لم يتوصلا إلى أرضية مشتركة بالقدر الكافي لاستئناف المفاوضات المباشرة. وحذّر من أن استمرار حالة الفراغ السياسي يمكن أن يهدد إنجازات بناء الدولة الفلسطينية؛ وأن مثل هذا الفراغ ستملؤه الاتجاهات السلبية. وأكد ضرورة أن تتحمل اللجنة الرباعية مسؤولياتها عندما تجتمع في يوم ١١ نيسان/أبريل، حيث سيتعين على اللجنة أن توجه الجهود الجماعية من أجل تجاوز الثغرات القائمة على صعيدي الثقة والمضمون.

وقال المنسق الخاص في سياق المشاورات المغلقة، أن ما يتحقق على أرض الواقع قليل وأن الشكوك آخذة في التزايد. وثبّه إلى التباعد الشديد في مواقف الطرفين وأنه ليس ثمة توقع لإجراء محادثات جادة حتى نهاية السنة. واعتبر أن الهدف الذي يتعين التطلع إليه حتى نهاية السنة هو إبقاء السلطة الفلسطينية مكثفية ذاتياً. وأن التحدي الذي تواجهه اللجنة الرباعية في اجتماعها المقرر في ١١ نيسان/أبريل هو رسم معالم طريق متّجه إلى الأمام حفاظاً على إمكانيات إبقاء حل الدولتين حياً. وأعرب المنسق الخاص عن قلقه من أن المبادئ التي يقوم عليها حل الدولتين آخذة في التآكل، وأن ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات من أجل حماية مستقبل حل الدولتين. وقال بعض الأعضاء إنه يتعين على المجلس أن يشجع الطرفين على استئناف الحوار واتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحسين الأجواء، ورأوا أن قيام مجلس الأمن بزيارة فلسطين وإسرائيل يمكن أن ينطوي على فائدة. وقال بعض الأعضاء إنهم قلقون من عدم تقديم المجلس الدعم الكافي للعمل الصعب المكلفة به اللجنة الرباعية. وأدان أعضاء آخرون أيضاً الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة على جنوبي إسرائيل.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن الأسى إزاء قلّة التقدم المحرز. وقال كثيرون إن الوقت يضيع أمام حل الدولتين، وأن اللجنة الرباعية تحتاج لأن تبذل قدراً أكبر من الجهد - بما في ذلك القيام في ١١ نيسان/أبريل بتوضيح ملامح المسير إلى الأمام.

في ١ آذار/مارس ٢٠١٢ اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن سبل إيصال المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأعرب المجلس عن خيبة أمله الشديدة لعدم قيام الحكومة السورية بمنح وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ تصريحاً في الوقت المناسب بزيارة البلد، على الرغم من الطلبات المتكررة والاتصالات الدبلوماسية المكثفة من أجل تأمين الموافقة السورية. وطلب المجلس إلى السلطات السورية منح المنسقة سبيل وصول فوري وغير معاق. وأعرب عن الأسى للتدهور السريع الحاصل في الحالة الإنسانية، ولا سيما الزيادة المتنامية في عدد المدنيين المنكوبين، وقلّة السبل للحصول الآمن على الخدمات الطبية، ونقص الغذاء وعلى الأخص في المناطق المتأثرة بالقتال والعنف مثل حمص وحماه ودرعا وإدلب. وكرر المجلس دعوته إلى السلطات السورية بأن تتيح سبيلاً فورياً وكاملاً وغير مُعاق أمام موظفي تقديم المساعدة الإنسانية للوصول إلى جميع السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة، ووفقاً للقانون الدولي والمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية، كما دعا جميع الأطراف في البلد، ولا سيما السلطات السورية، إلى التعاون التام مع الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة بتقديم المساعدة الإنسانية، من أجل تسهيل توفير هذه المساعدة والسماح بإخلاء الجرحى من المناطق المنكوبة.

وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية قدم خلالها كوفي عنان المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إحاطة للمجلس بالفيديو. وأوضح المبعوث الخاص المشترك أنه التقى الرئيس الأسد مرتين وتحادث معه بعبارة صريحة. وقال إن استخدام القوة لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة وتوليد التطرف. وأن الأولوية الملحة هي وقف العنف وجلب آلية رصد تابعة للأمم المتحدة.

وشرح المبعوث الخاص المشترك اقتراحه المكون من ست نقاط الذي قال إنه عرضه على الرئيس الأسد في ١١ نيسان/أبريل ويتضمن: '١' الالتزام بالعمل مع المبعوث الخاص المشترك بشأن عملية سياسية جامعة بقيادة سورية لتحقيق الطموحات المشروعة للشعب السوري والتصدي لشواغله - وأن يعين الرئيس الأسد مفاوضاً مزوداً بالصلاحيات عندما يطلب إليه المبعوث الخاص المشترك ذلك؛ '٢' الالتزام بوقف القتال والتوصل على وجه السرعة إلى وقف فعال للعنف المسلح بجميع أشكاله من جانب جميع الأطراف، تحت إشراف الأمم المتحدة - ويتعين على الحكومة السورية أن توقف على الفور تحركات القوات السورية نحو المراكز السكانية ووقف استخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكانية وبدء سحب "الحشود" العسكرية الموجودة داخل المراكز السكانية وحولها، وتعهد المبعوث الخاص المشترك، أثناء اتخاذ هذه الإجراءات على أرض الواقع، بالتماس التزامات مماثلة من جانب المعارضة وجميع "العناصر ذات الصلة"؛ '٣' ضمان إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب؛ '٤' القيام، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بتكثيف وتيرة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المعتقلين بشكل تعسفي، وتزويد لجنة الصليب الأحمر الدولية بقائمة بمواقع مراكز الاعتقال والبدء في وضع ترتيبات لوصولها إليها، والرد خطياً على الفور على جميع الطلبات التي تتقدم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ '٥' ضمان حرية الصحفيين في التحرك داخل الجمهورية العربية السورية وعدم تطبيق سياسة تمييزية في منحهم التأشيرات؛ '٦' احترام الحق في حرية التجمع والحق في التظاهر السلمي "على النحو المكفول قانوناً".

وقال المبعوث الخاص المشترك إن الرد الأولي الذي جاءه من الحكومة السورية في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ كان "مخيباً للآمال". وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، تلقى رسالة أخرى يوافق فيها النظام على أن الهدف المتبغى هو وقف العنف. وقال إنهم يطلبون إجراء حوار بشأن تفاصيل الطرائق، وأنه سيتابع مناقشاته على وجه الاستعجال على مدى الأيام المقبلة، عن طريق إيفاد فريق تقني إلى دمشق.

وناشد المبعوث الخاص المشترك المجلس ممارسة "ضغط متواصل"، وأن يتخذ موقفاً موحداً خلف جهوده. وأضاف أنه كلما وضح أن الرسالة التي تصدر عن المجلس هي رسالة جماعية، كلما تحسّنت فرصة إمكانية إحداث تغيير في ديناميات الوضع.

وأفاد المبعوث الخاص المشترك المجلس أيضاً بالاتصالات التي أجراها في المنطقة (أنقرة والقاهرة والدوحة)، ومع المعارضة. وقال إن على المعارضة أن تتجمع تحت لواء واحد، مؤكداً أن الجانب السياسي أسهل قليلاً في التناول.

وأعرب كل أعضاء المجلس عن دعمهم للمبعوث الخاص المشترك والنهج الذي يتخذه. وعقب الجلسة عبّر رئيس المجلس للصحافة عن الدعم الكامل الذي يوليه المجلس لهذه المهمة.

وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، أقر مجلس الأمن، وأصدر، بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/6)، أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة في الجمهورية العربية السورية. وأعاد البيان تأكيد الالتزام القوي الذي يبديه المجلس بسيادة سوريا واستقلالها ووحدها وسلامة أراضيها وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ورحب البيان بتعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأعرب عن تأييده التام لجهوده الرامية إلى التوصل على الفور إلى وضع حد للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، وتسهيل عملية للتحويل السياسي بقيادة سورية تكفل الانتقال إلى نظام سياسي تعددي ديمقراطي. وأكد البيان الرئاسي تأييد المجلس التام لاقتراح المبعوث الخاص المشترك المبدئي ذي النقاط الست الذي قدمه إلى السلطات السورية، ودعا كلا من الحكومة السورية والمعارضة إلى العمل مع المبعوث الخاص المشترك بنية حسنة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السورية وتنفيذ اقتراحه الأولي ذي النقاط الست تنفيذاً تاماً ودون إبطاء، و من خلال البيان الرئاسي طلب المجلس إلى المبعوث الخاص المشترك أن يقدم إليه إحاطات دورية في أوقات منتظمة عن التقدم الذي يحرزه في مهمته. وأوضح مجلس الأمن في البيان أنه سيقوم، في ضوء هذه التقارير، بالنظر في اتخاذ خطوات أخرى، حسب الاقتضاء.

وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه بأشد لهجة الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في دمشق في يومي ١٧ و ١٩ آذار/مارس، وفي حلب في يوم ١٨ آذار/مارس.

## أفغانستان

في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، أجرى المجلس مناقشة بشأن الحالة في أفغانستان في سياق نظره في التقرير المقدم من الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/133). وقدم يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إحاطة إلى المجلس، أوضح فيها أن عملية الانتقال الأمني تسير في طريقها المرسوم نحو الهدف، وأن القوات الأمنية الوطنية الأفغانية أثبتت قدرتها على الاضطلاع بالمهام الموكولة لها. وأكد أن الأفغان أعربوا بشكل واضح عن رغبتهم القوية في إحلال السلام. وأن الحوار الذي تجريه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع الشعب الأفغاني، يُظهر أيضاً أن الكثيرين يرون أن الفساد وانعدام العدالة وسوء استعمال السلطة تمثل المشاكل الأكبر التي تواجه الناس العاديين، ويقترن بذلك أيضاً بقلة الفرص المتاحة أمام شباب الحضر. ورأى أن ثمة إجماع تقريباً على قيمة الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والأعمال التي تؤديها البعثة.

وشدد الممثل الخاص على أن عملية الانتقال تتضمن عديد من المسائل من قبيل، التعجيل بإعداد القيادات الأفغانية وتحمل مسؤولية الحكم وتحقيق سيادة القانون والعدالة والتنمية ومكافحة الفساد. وأبرز أيضاً أهمية بذل جهود قوية لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار به لما لها من انعكاسات حاسمة، إذا ما أخذت بعين الاعتبار الزيادة الحاصلة في زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون، والتهديد المتزايد المترتب على ذلك بالنسبة للأمن والاستقرار والتنمية والحكم في أفغانستان وفي المنطقة. وأشار إلى الالتزامات المتبادلة القوية التي أبدتها كل من المجتمع الدولي وأفغانستان في مؤتمر بون المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأعرب عن تطلعه لانعقاد قمة الأمن التابعة لحلف شمال الأطلسي المقررة في شيكاغو في أيار/مايو، والاجتماع الوزاري في كابل بشأن التعاون الإقليمي المقرر عقده في حزيران/يونيه، ومؤتمر طوكيو المقرر عقده في تموز/يوليه. وأكد أنه من اللازم تحقيق تقدم على صعيد الحوكمة قبل انعقاد هذه المؤتمرات. ونوّه الممثل الخاص إلى أن كثيرين من محدثيه الأفغان شددوا على أهمية الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤، ورأوا أن الانتخابات هي عملية أفغانية تُدار بهيئات أفغانية؛ وحتى يمكن الوثوق بنتائجها، ينبغي أن يجري تعزيز وتحسين العملية الانتخابية الأفغانية، بما في ذلك إجراء عملية إصلاح انتخابي. وأشار إلى أن للأمم المتحدة دوراً داعماً في هذا المجال، بناء على ما تطلبه منها السلطات الأفغانية.

وتكلم الممثل الخاص عن الجهود المبذولة لتحسين أحوال حقوق الإنسان في أفغانستان، وإن أقر باستمرار العنف المرتكب بحق المرأة والطفلة. وأشار إلى أن عام ٢٠١١ كان العام الخامس على التوالي الذي يشهد زيادة في عدد الوفيات بين المدنيين، وأن آخر زيادة سنوية في مستوى الوفيات المدنية عُزيت إلى القوات المعادية للحكومة. وأضاف أن عملية السلام الوليدة ينبغي أن تكون بقيادة أفغانية وأن تكون جامعة عن حق لكل الأطراف، ولا ينبغي أن تتحقق على حساب المنجزات التي أُحرزت على مدى العقد الماضي. ولاحظ أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تتلقى بشكل متكرر طلبات لمواصلة دعم المجلس الأعلى للسلام ومن أجل القيام على وجه العموم بتوظيف مساعيها الحميدة وخدماتها دعماً للسلام والمصالحة. وأضاف أن ثمة أولوية أخرى تتمثل في ضمان قدر أكبر من تناسق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وضمان أن تكون أنشطة الأمم المتحدة مؤدية إلى تحقيق النتائج وشفافة وفعالة من حيث التكاليف.

وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٤١ (٢٠١٢) الذي مدّد به ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣. وأحاط القرار علماً بمجمل عملية الانتقال، وأعرب عن دعمه لوجود قيادة أفغانية وامتلاك أفغاني لزمّام الأمور في مجالات الأمن والحكم والتنمية. وكُلّفت البعثة بتقديم الدعم لحكومة أفغانستان في مجالات عديدة منها تعزيز تنسيق المساعدة، ومواصلة التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومع كبير الممثلين المدنيين لحلف شمال الأطلسي من أجل زيادة التعاون المدني - العسكري إلى حده الأمثل، وبذل المساعي الحميدة لدعم عمليات السلام والمصالحة، إذا طلبت ذلك الحكومة الأفغانية، ودعم الانتخابات ومساندة العملية الانتخابية فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي. وإضافة إلى ذلك طلب القرار إلى البعثة والممثل الخاص الاستفادة من كفاءات فريق الأمم المتحدة القطري، والمحافظة على وجود ملائم للبعثة في أفغانستان، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الحوكمة وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية. وأكد القرار أيضاً الأهمية المستمرة لمكافحة الأنشطة الإرهابية والتصدي لإنتاج المخدرات والتعامل فيها والاتجار بها.

## الأمريكتان

### هايتي

في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، قدّم ماريانو فرينانديز، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، إحاطة لمجلس الأمن عن آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2012/28)، عن الحالة في هايتي والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتكلم الممثل

الخاص عن صعوبة الأوضاع والفقر المدقع الذي يعاني منه الهايتيون في الوقت الراهن. وأضاف أن الزعماء السياسيين لا يُبدون الاستعداد للتوصل إلى حلول وسط من أجل إحراز تقدم، وأن استقالة السيد غاري كونيلي، رئيس الوزراء مؤخراً، كانت مبعثاً للقلق لأنه لم يمكن في منصبه أكثر من أربعة أشهر. وحث الممثل الخاص الرئيس والبرلمان على العمل سوياً من أجل تسمية وتعيين رئيس جديد للوزراء في وقت مناسب. وعلى الجانب الإيجابي، رحب بإنشاء محكمة عليا بهيئة موظفين كاملة، بعد فجوة زمنية استغرقت خمس سنوات. وانتقل إلى الكلام عن عملية الخفارة الشرطية فألمح إلى أن قوات الشرطة الوطنية الهايتية يبلغ قوامها الآن عشرة آلاف جندي، غير أن هذا العدد لا يكفي لسد احتياجات عدد من السكان يناهز العشرة ملايين نسمة. ودعا إلى إبداء قدر أكبر من الإرادة السياسية من أجل تحديد بنية الشرطة الوطنية الهايتية، مشيراً إلى البطء الظاهر في إحراز تقدم ملموس في هذا الخصوص.

وكرر أعضاء مجلس الأمن الدعوة التي وجهها الممثل الخاص إلى الزعماء السياسيين للعمل معاً بروح من الأخذ والعطاء.

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، التقى أعضاء المجلس في جلسة مشاورات مغلقة لتبادل الآراء والملاحظات بشأن زيارة مجلس الأمن إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير. وحسبما طُلب إلى رئاسة المجلس التي كانت تتولاها المملكة المتحدة نقلت إلى الأمين العام الآراء التي أعرب عنها مجلس الأمن.

## المسائل المواضيعية

### عمليات حفظ السلام

في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقدم هيرفيه لادسوس وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسوزانا مالكونا وكيلا الأمين العام للدعم الميداني، إفادات عامة أمام المجلس انتقل بعدها إلى جلسة مغلقة لمناقشة المسألة. ولاحظ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن عملية بناء السلام هي "جهد تعاقبي" يهدف إلى مساعدة البلدان الخارجة من النزاعات على المحافظة على قدر كافٍ من الاستقرار والأمن. معزل عن عملية حفظ السلام. وأضاف أن حفظة السلام يوكل إليهم المحافظة على استقرار البلد، وإن كان لهم أن يناطوا أيضاً بالمساهمة في بناء السلام المستدام. ولا بد أن تساعد عمليات حفظ السلام في التعرف على الأولويات المحددة للبلد في مجال بناء السلام في فترة مبكرة من عملية النشر. وقال إن الانتقال من حفظ السلام

إلى بناء السلام لا يمكن أن يكون ببساطة مجرد تخفيض في عدد القوات، فلا بد أن يكون الانسحاب تدريجياً وأن يختبر قدرة البلد المضيف على تحمل المسؤوليات وأن يكون حساساً أيضاً للتصورات العامة عند الناس. وشدد على ضرورة وضع قياسات مرجعية لما يحرز من تقدم. ورأى أيضاً أنه لا بد من إجراء استعراضات دورية للنظر في الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون من غير الأمم المتحدة وما يسهمون به في عملية بناء السلام. ولا بد من إجراء حوارات مبكرة مع جميع الفاعلين لصياغة الشروط التي يكون عليها الوجود الممكن الذي يعقب عملية حفظ السلام. وأشارت وكالة الأمين العام للدعم الميداني أن إدارتها تعمل من أجل الإقلال إلى الحد الأدنى الممكن من الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لعمليات حفظ السلام، وعلى الأخص عند النقطة التي يجري فيها إنهاء البعثة. ورأت أن استعراض القدرات المدنية يمكن أن يسهم في التشغيل المتبادل على نطاق الأمم المتحدة من أجل تحسين استخدام الموارد ودعم التخطيط المتكامل. وأضافت قائلة إن المساهمات المختلفة والمهمة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع تأخذ شكل تنمية القدرات الوظيفية الوطنية. ورأت أن الاستعراض الجاري للقدرات المدنية يشكل جزءاً حيوياً آخر من هذا الجهد، وأن القيام بقدر أكبر من الفاعلية بتقييم الخبراء المدنيين اللازمين ونشرهم في البعثات لدعم تنمية القدرات الوطنية يمثل حاجة مطلوبة للمساعدة في تخطيط وتنفيذ مهام بناء السلام وكفالة عمليات الانتقال الفعالة.

وأعقب ذلك تبادل للآراء. ولاحظت الرئاسة أن المناقشات أشارت إلى تأكيد الدعم الذي يوليه المجلس لما يلي: '١' أن التخطيط لعمليات الانتقال مسألة متكاملة وتحتاج إلى البدء فيها مبكراً؛ '٢' أن الأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها الحكومة المضيفة في مجال بناء السلام محورية في صياغة الولاية؛ '٣' أن جميع أصحاب المصلحة التابعين للأمم المتحدة مندرجون في التخطيط للانتقال؛ '٤' أنه ينبغي التخفيف حسب الإمكان من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للانتقال؛ '٥' أن استعراضات التقدم المحرز، بما في ذلك "رسم أبعاد" جميع أنشطة بناء السلام - يتعين أن تجرى بانتظام.

## الهيئات الفرعية

### لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم السفير نيسطور أوزريو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) التقرير الذي يرفعه إلى المجلس كل ٩٠ يوماً عن أعمال اللجنة. وأشار رئيس اللجنة في تقريره إلى جملة أمور منها، الرسائل التي تلقتها اللجنة والفريق، وأشار أيضاً إلى أنه نما إلى علم اللجنة وجود اتصالات إيرانية مع الجمهورية العربية

السورية وحزب الله، وأن اللجنة علمت بتقارير تفيد بوجود تشابه بين برنامج الفضاء وبين برنامج الصواريخ الباليستية في جمهورية إيران الإسلامية.

## مسائل أخرى

### أساليب العمل

في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، أجرى مجلس الأمن مشاورات عن أساليب العمل على أساس ورقة غير رسمية أعدتها البرتغال والمملكة المتحدة.

وأبدى أعضاء المجلس تأييدهم لفكرة توزيع عبء العمل المنوط بالمجلس بشكل أكثر تساوقاً على مدار السنة، وتجميع المواضيع المتشابهة معاً بشكل أكثر فعالية، والتأكد من أن متطلبات الإبلاغ تتناسب مع أغراضه. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة النظر في خطط تفصيلية لتحقيق هذه الغاية في سياق الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي يمكن أن يرجع إلى المجلس بتقرير في هذا الخصوص في منتصف تموز/يوليه.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن دعمهم لوجود مستوى أفضل في دقة التخطيط، عن طريق إعادة تخصيص أيام الجمع للهيئات الفرعية، مع الاحتفاظ بمرونة عقد اجتماعات في أي وقت.

وأيد أعضاء المجلس استخدام تسهيلات التداول بالفيديو لتقديم الإحاطات، شريطة وجود توازن بين التداول بالفيديو والاجتماعات الحية. وأيد جميع الأعضاء ضرورة وجود قدر أكبر من النقاش التفاعلي فيما بين أعضاء المجلس وعدد أكبر من الإحاطات المحددة الغرض من جانب مسؤولي الأمم المتحدة. وأعرب عدد من الأعضاء عن دعمه للإحاطات الشهرية المتعلقة باستكشاف الآفاق التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية، وإن اتجه عدد آخر من الأعضاء إلى القول بضرورة أن تكون جداول أعمال هذه الاجتماعات أكثر تركيزاً. وعلى الناحية الأخرى تساءل بعض ثالث عن جدوى عقد مثل هذه الاجتماعات. ودعا بعض الأعضاء إلى اتباع نهج إرشادي أكبر من جانب الرئاسة المتناوبة للمجلس تسهيلاً لإجراء المناقشات التي تلي تقديم الإحاطات، بما في ذلك عن طريق تقسيم المناقشات على المسائل الرئيسية. وانطلاقاً من الإقرار بالتكلفة المرتبطة باجتماعات المجلس والضغوط الزمنية الواقعة على أعماله، رأى بعض الأعضاء أن يُجري المجلس مناقشاته بخصوص أي موضوع في حدود ساعة ونصف الساعة، بما يتيح جدولة موضوعين للتشاور خلال جلسة تستغرق نصف يوم.

وطرح أعضاء آخرون في المجلس أفكاراً عريضة أخرى إضافة إلى الأفكار التي  
نوقشت في الورقة غير الرسمية المقدمة من البرتغال والمملكة المتحدة، بما في ذلك بعض  
الأفكار التي طُرحت قبلاً في المناقشة المفتوحة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن  
أساليب العمل. وسوف تجرى مناقشات إضافية لهذه الأفكار في إطار الفريق العامل  
غير الرسمي.